



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الاثنين 16 سبتمبر 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7067



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 الإرهاب الحوثي يهدد الاقتصاد العالمي

الإمارات اليوم

03 محكمة أبوظبي التجارية.. وتعزيز المنظومة الاقتصادية لإمارة أبوظبي

تقارير وتحليلات

04 انتخابات الرئاسة التونسية: مرشحان «من خارج المنظومة» يؤكدان انتقالهما للدورة الثانية

05 «أوبك+».. مساع متواصلة لمواجهة تحديات الطاقة العالمية

06 خطة ننتيا هو لضم الضفة الغربية.. هل هي حقاً حيلة سياسية؟!

شؤون اقتصادية

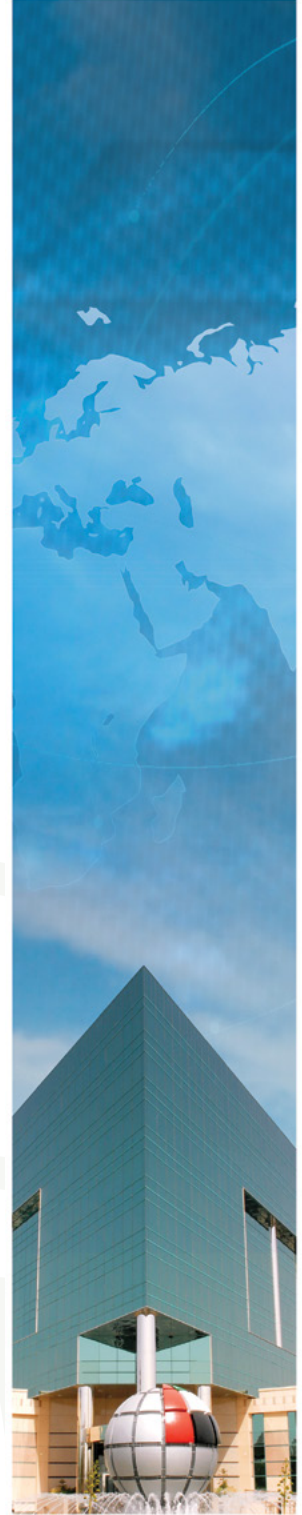
08 مطارات أبوظبي تحصل على اعتماد «التميز في خدمة العملاء»

متابعات إعلامية

09 خلال مشاركته في مؤتمر «فقه بناء الدول.. رؤية فقهية عصرية».. الدكتور جمال سند السويدي يدعو لبناء الدولة الحديثة على أسس المواطنة وسيادة القانون

تطورات الأزمة الإيرانية

10 تزايد المطالب ببرد قوي على إيران بعد الهجمات على «أرامكو» السعودية



الإرهاب الحوثي يهدد الاقتصاد العالمي

باتت العمليات الإرهابية التي تقوم بها ميليشيات الحوثي المدعومة من قبل إيران، تمثل تهديداً كبيراً للاقتصاد العالمي، بعد تكرار استهدافها للمنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية. في هذا السياق قامت هذه الميليشيات، أول من أمس السبت الموافق 14-09-2019 بهجوم إرهابي غير مسبوق على قلب صناعة النفط السعودية، باستهداف معملين تابعين لشركة أرامكو السعودية، أحدهما أكبر معمل لتكرير النفط في العالم، وقالت مصادر إن هناك تأثيراً في الإنتاج والصادرات بسبب الهجوم. وقال مصدران مطلعان إن الهجوم أثر في إنتاج خمسة ملايين برميل يومياً من النفط وهو ما يقترب من نصف إنتاج المملكة ويشكل نحو خمسة بالمئة من إمدادات النفط العالمية. وتسبب الهجوم الذي استهدف معمل تكرير النفط «بقيق» و«خريص» في اشتعال عدد من الحرائق، لكن المملكة قالت فيما بعد إنها تمكنت من السيطرة عليها.

هذا الهجوم الإرهابي الذي قامت به ميليشيات الحوثي ضد منشآت نفط رئيسية في السعودية، لم يكن الأول فقد استهدف الحوثيون حقل الشيبة النفطي الشهر الماضي ومحطتي ضخ في مايو الماضي. وأشعل الهجومان حرائق لكنهما لم يتسببا في تعطل الإنتاج، ما يدل على أن هذه الميليشيات ماضية في تهديد الاقتصاد العالمي الذي يعتمد بشكل أساسي على النفط القادم من دول الخليج العربي، وبشكل خاص المملكة العربية السعودية، كمورد رئيسي للطاقة، وتوضح ردود الأفعال الدولية على استهداف الحوثيين لكل من معمل تكرير النفط في «بقيق» و«خريص» مدى الجرم الذي ارتكبه الحوثيون هذه المرة، حيث سارع عدد من الدول والمنظمات الدولية إلى إدانة هذا الهجوم، واعتباره تهديداً خطيراً للاقتصاد الدولي، الذي يعاني خلال المرحلة الحالية حزمة من الأزمات المعقدة.

والواقع أن هذا التطور الخطير، الذي تمثل في استهداف الحوثيين لأكبر معمل تكرير نفط في العالم، يكشف مدى التهديد الذي تمثله سلوكيات النظام الإيراني، حيث إن الحوثيين ليسوا سوى أداة بيد طهران، توجههم وتناور بهم على النحو الذي يحقق مصالحها الخاصة، وهنا تجدر الإشارة إلى اتهام وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إيران بمهاجمة معمل تكرير النفط المذكورين، مستبعداً انطلاق الهجمات من اليمن. وعلى الرغم من أن جماعة الحوثي الانقلابية أعلنت مسؤوليتها عن هذا الهجوم الإرهابي بطائرات مسيرة، فإن بومبيو قال في تغريدة له على «تويتر» إنه لا توجد أدلة على أن الهجوم جاء من اليمن. وأضاف: «طهران وراء نحو 100 هجوم تعرضت لها السعودية، في حين يتظاهر روحاني وظريف بانخراطهما في الدبلوماسية»، مشيراً إلى رئيس إيران ووزير خارجيتها. وقال «وسط كل تلك الدعوات إلى وقف التصعيد تشن إيران الآن هجوماً غير مسبوق على إمدادات الطاقة العالمية». وتابع بومبيو قائلاً: «ندعو جميع الدول إلى الإدانة العلنية والقاطعة لهجمات إيران»، محذراً من أن إدارة ترامب ستعمل مع حلفائها للتأكد من «محاسبة» إيران على «عدوانها».

إن الهجمات الإرهابية الحوثية التي باتت تهدد الاقتصاد العالمي عبر استهداف إمداد الطاقة تتطلب موقفاً حاسماً من قبل المجتمع الدولي ومنظماته المعنية تجاه هذه الميليشيات وتجاه من يحركها، ممثلاً بإيران، تجبر كلا الطرفين على الوقف الفوري لهذا العبث الذي يجلب المزيد من الأزمات للاقتصاد الدولي. وهنا قد تجدر الإشارة إلى ما قاله السيناتور الجمهوري لينزي جراهام وهو حليف وثيق للرئيس الأمريكي دونالد ترامب وعضو في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ من إن هجمات السبت الماضي تظهر أن إيران غير مهتمة بالسلام وتسعى بدلاً من ذلك إلى امتلاك أسلحة نووية وإلى الهيمنة الإقليمية. وقال جراهام في تغريدة له على «تويتر»: «حان الوقت الآن لأن تضع الولايات المتحدة على الطاولة مهاجمة مصافي النفط الإيرانية إذا واصلوا استفزازاتهم أو زادوا من تخصيب اليورانيوم».

محكمة أبوظبي التجارية.. وتعزيز المنظومة الاقتصادية لإمارة أبوظبي

تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل متواصل من أجل تعزيز بنيتها التشريعية لمواكبة المستجدات المختلفة، ويعد تعزيز الاستثمار وتطوير البيئة الخاصة به من الأهداف المركزية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها. وفي هذا السياق، تم اتخاذ العديد من الخطوات التي جعلت دولة الإمارات العربية المتحدة من الجهات الرئيسية للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط. وفي ظلّ المساعي المتواصلة لإحداث المزيد من التطوير في البنية القانونية والتشريعية الخاصة بإمارة أبوظبي، أصدر سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، رئيس دائرة القضاء في أبوظبي، قراراً بإنشاء محكمة متخصصة في نظر القضايا التجارية تحت مسمى «محكمة أبوظبي التجارية»؛ وذلك انطلاقاً من الأولوية الاستراتيجية لدائرة القضاء في تحقيق العدالة الناجزة، وترسيخ الثقة بالمنظومة القضائية؛ بما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز المكانة التنافسية لإمارة أبوظبي.

ويجسد هذا القرار حرص القيادة الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة على إيجاد بنية تحتية تشريعية وقضائية لتنظيم سوق التجارة والاستثمار في الدولة، بما يحقق مصلحة الأطراف كافة تحت مظلة سيادة القانون، وبما يتناسب مع المعايير الدولية للتنافسية الاقتصادية. ومما لا شك فيه أن قرار إنشاء محكمة أبوظبي التجارية، يعزز المنظومة الاقتصادية لإمارة أبوظبي، ويدعم تنافسيتها، لتحتل مكانة مرموقة بين أفضل النظم القضائية التجارية العالمية؛ إذ تختص المحكمة بالفصل في النزاعات بين المتقاضين من مجتمع الأعمال، بما يضمن حقوقهم، ويساهم في تعزيز ثقة المستثمرين.

وقد حدد القرار اختصاصات محكمة أبوظبي التجارية، بالنظر في المنازعات والطلبات والدعاوى الناشئة بمناسبة تطبيق كل من قانون المعاملات التجارية، وقانون الشركات التجارية، وقانون الوكالات التجارية، وقانون هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع، وقانون حماية حقوق المؤلف، وقانون حماية الملكية الصناعية لبراءة الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية، وقانون المعاملات والتجارة الإلكتروني، وقانون حماية المستهلك، وقانون تنظيم المنافسة، وقانون الإفلاس، وقانون المصرف المركزي، وقانون الاستثمار الأجنبي، وقانون التجارة البحرية، وقانون وقواعد النقل الجوي.

وتتضمن اختصاصات المحكمة أيضاً، نظر الدعاوى كافة المتعلقة بالأعمال التجارية؛ ولو كان العمل تجارياً بالنسبة لأحد الطرفين ومدنياً بالنسبة للآخر، كما تختص بالنظر في المنازعات والطلبات والدعاوى والعرائض المتعلقة بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية متى كان موضوعها نزاعاً تجارياً، سواء كانت الأحكام صادرة عن المحاكم الأجنبية أو عن هيئات التحكيم الأجنبية، بينما تختص الدوائر الاستئنافية بالنظر في جميع طعون الاستئناف على الأحكام الصادرة من أول درجة، والأحكام الوقتية والمستعجلة.

وتنبثق الأهمية الخاصة لقرار تأسيس محكمة أبوظبي التجارية من حقيقة أنه شدد على أن يتم نظر قضايا مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها من النزاعات والدعاوى المنظورة أمام دوائر المحكمة على وجه السرعة، وتضمّ محكمة أبوظبي التجارية الدوائر الابتدائية بشقيها الجزئي والكلي، ودوائر الاستئناف، إضافة إلى ندب قاضٍ أو أكثر من قضاة المحكمة التجارية لنظر المسائل المستعجلة في إطار النزاعات التجارية من دون المساس بأصل الحق، حيث يختص بإصدار الأوامر على العرائض، والأوامر الوقتية، وأوامر الأداء المتعلقة باختصاص المحكمة.

وفي الوقت الذي يصبّ فيه القرار الخاص بتأسيس «محكمة أبوظبي التجارية» في سبيل تجويد البيئة الخاصة بالاستثمار ودعم المنظومة القضائية في الدولة بشكل عام، وفي إمارة أبوظبي بشكل خاص، فإنه يصبّ كذلك في سبيل دعم الإطار المؤسسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي تشهد عملية تنمية شاملة غير مسبوق، تفرض ضرورة التطوير المستمر للنظم والمؤسسات القائمة من أجل مواكبة التغيرات المتسارعة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

تستيقظ تونس صباح اليوم الاثنين على وقع «زلزال انتخابي» أفضى مبدئياً، وبانتظار النتائج الرسمية، إلى انتقال مرشحين معارضين إلى الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية، وهو حدث من شأنه أن يثير ردود فعل واسعة.

انتخابات الرئاسة التونسية: مرشحان «من خارج المنظومة» يؤكدان انتقالهما للدورة الثانية



ملايين ناخب لاختيار رئيس من بين 26 مرشحاً. وكان رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، نبيل بقون، قال في مؤتمر صحافي إن نسبة الاقتراع بلغت 27.8 بالمئة، ودعا الشباب التونسي إلى «ممارسة حقه الديمقراطي» عبر الاقتراع. وبرغم أن حصيلة المشاركة ليست نهائية بعد، إلا أن هذه النسبة بلغت أقل من نصف النسبة التي تمّ تسجيلها في الانتخابات الرئاسية في عام 2014 حيث بلغت 64 بالمئة.

وتبدو نسب المشاركة متقاربة إلى حد ما مع النسب التي سجّلت خلال الانتخابات المحلية العام الماضي، ما قد يعطي فكرة أوضح عن نظرة الشارع التونسي إلى الطبقة السياسية. لكن بانتظار النتائج الرسمية، يبدو أن بعض الآراء في تفسير هذه النسب، تصبّ في خانة «عدم اهتمام الشباب التونسي بالانتخابات»، نظراً لانعدام الثقة بالطبقة السياسية. وقد تجوز إسقاط هذه النظرة على الوضع الاقتصادي المتردي، إذ لم تتمكّن تونس منذ عام 2011 من تحقيق نقلة اقتصادية تُوازي ما تحقّق سياسياً. فملفّ الأزمات الاقتصادية لا يزال يمثل مشكلة أمام الحكومات المتعاقبة، وبخاصة فيما يتعلّق بنسب التضخّم والبطالة التي دفعت شباباً كثيرين إلى النفور من السياسة. وبلغ تأزم الوضع الاقتصادي ذروته خلال حكومة يوسف الشاهد، وهي الأطول بقاء مقارنة بسابقاتها، ما دفع التونسيين إلى الاحتجاج بشكل متواصل طيلة السنوات الأخيرة، مطالبين بمراجعة السياسات الاقتصادية وتحسين القدرة الشرائية التي تدهورت.

قال قيس سعيد، المرشح إلى الانتخابات الرئاسية التونسية، إنه يتصدر نتائج الفرز مضيفاً أنه انتقل إلى الدورة الثانية من الانتخابات، بحسب ما نقلته وكالة الصحافة الفرنسية (أ ف ب). وفي صور بثتها إحدى القنوات التونسية (قناة الحوار التونسي) من مقر حملة قيس سعيد، بدا مؤيدوه يحتفلون بالفوز. ويعتبر سعيد أحد المرشحين المحافظين وهو محاضر جامعي في مادة القانون.

وبحسب ما قالته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، فإن نسبة الإقبال على التصويت بلغت 45.02 بالمئة، وبلغت نسبة المشاركة 19.7 في الخارج. وقالت وكالة تونس إفريقيا للأنباء إن عدد المصوتين بلغ أكثر من 3 ملايين بقليل، ما يعني أن أقل من نصف الناخبين، البالغ عددهم 7 ملايين، أدلوا بأصواتهم.

من جهة أخرى، أعلن حاتم الملكي المتحدث باسم حملة نبيل القروي، المعتقل حالياً بتهم فساد، أن المرشح للرئاسة التونسية يتجه إلى الصعود للدور الثاني من هذا الاستحقاق إلى جانب مرشح آخر. وقال الملكي للصحفيين: «اليوم قال التونسيون كلمتهم رغبة منهم في التغيير السياسي. علينا أن نحترم إرادة الشعب. إن نبيل القروي سيكون في الدور الثاني.. لقد نجحنا» أضاف المسؤول الانتخابي. في السياق ذكرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أنها الجهة الوحيدة المخولة بإعلان النتائج الرسمية. وأفادت وكالة الصحافة الفرنسية بأن أجواء احتفالية عمت مقر حملة القروي حيث عبر المئات من مناصريه عن ثقتهم بوصول رجل الأعمال المعتقل إلى الدور الثاني للرئاسة في تونس. وقال نزيه سوي محامي القروي للمصدر ذاته: «لقد انتهت المسألة. هو في الدور الثاني من دون شك».

وكانت مراكز الاقتراع في تونس قد أغلقت أبوابها أمس الأحد، بتمام الساعة السادسة مساءً (الخامسة بعد الظهر بتوقيت غرينتش) في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، المفتوحة على كل الاحتمالات، ودُعي لهذه الانتخابات الديمقراطية، الثانية في البلاد منذ ثورة 2011، أكثر من سبعة

منذ أن اتخذت منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» قرارها بخفض الإنتاج، لإعادة التوازن إلى أسواق النفط العالمية بدءاً من مطلع عام 2017، تمكنت هذه الدول بالفعل من تجاوز التراجع الكبير الذي لحق بأسعار النفط منذ منتصف عام 2014، وذلك نتيجة الالتزام الذي أبدته مع مستقلين؛ على رأسهم روسيا، بقرار ضبط الإنتاج عند كميات محددة يومياً.

«أوبك+»..

مساع متواصلة لمواجهة تحديات الطاقة العالمية



في المعروض؛ إذ قالت وكالة الطاقة الدولية مؤخراً إن تحالف «أوبك+» يواجه تحدياً كبيراً في إدارة السوق في عام 2020 مع ارتفاع الإنتاج من الدول المنافسة، وخاصة بعد أن أشارت تقارير حديثة إلى أن الرئيس ترامب يناقش تخفيف العقوبات على إيران؛ الأمر الذي يسهم في زيادة المعروض النفطي عالمياً. فضلاً عن تلك المخاوف، فإن هبوط أسعار النفط إلى مستويات 60 دولاراً، يشير إلى وجود مجموعة تحديات تؤثر في أسواق النفط العالمية، كتحسن وانخفاض تكلفة تقنية إنتاج الزيت الصخري الأمريكي، وخطر انكماش الاقتصاد العالمي جراء الحرب التجارية الأمريكية - الصينية، التي أثارت مخاوف من ركود اقتصادي في آسيا، السوق الرئيسي المتنامي الذي يزداد فيه الطلب على النفط.

وإضافة إلى ذلك، فإن احتمالات وصول المزيد من النفط الإيراني إلى الأسواق يهدد أسعار النفط، كما سيؤدي تدهور العلاقات التجارية بين واشنطن وبكين إلى إزالة الحوافز التي تدفع الأخيرة إلى الالتزام بالعقوبات الأمريكية ضد صادرات النفط الإيرانية، فضلاً عن مواصلة فرنسا جهودها في الحفاظ على سريان الاتفاق النووي مع إيران، الذي يعد العامل الداعم لصادرات النفط الإيرانية. كل تلك التحديات، وغيرها، ستسبب المزيد من الضغوطات على الدول المنتجة، التي تحاول حتى هذه اللحظة الحد من انخفاض أسعار النفط والإبقاء على أسواقه في حالة من التوازن المستدام، مركزة خلال كل تلك المراحل على البحث عن استثمارات بعيدة المدى في قطاعات أخرى تعتمد على الصناعات البتروكيماوية، وزيادة الاستثمارات في مجالات التكرير والغاز الطبيعي للتغلب على التغيرات المتوقعة مستقبلاً في أسواق الطاقة العالمية.

الاجتماع الذي عُقد يوم الخميس الماضي، في أبوظبي، للجنة المراقبة الوزارية لاتفاق «أوبك+»، وذلك قبل يومين من هجمات «أرامكو»، التي لا شك سيكون لها انعكاسات على الإنتاج والأسعار، جاء مؤكداً ضرورة التزام الأعضاء بالتخفيضات المنصوص عليها في اتفاق خفض الإنتاج؛ حيث قال معالي سهيل المزروعى، وزير الطاقة والصناعة، إن التزام دولة الإمارات بقرار خفض الإنتاج وصلت نسبته لأكثر من 100%، وستزيد الدولة خفض إنتاجها من النفط في شهر سبتمبر الجاري، لتعزيز توازن السوق، مشيراً إلى أن المزيد من النفط سيتم تصريفه من الأسواق العالمية، نتيجة لمعدلات الامتثال بخفض الإمدادات التي أعلنها المنتجون.

لقد جاء التزام دول منظمة «أوبك» باتفاق خفض الإنتاج في شهر أغسطس الماضي بنسبة 131%، بينما بلغت نسبة التزام المنتجين المستقلين في الاتفاق 147% خلال الشهر نفسه؛ إذ بدأت «أوبك+» تنفيذ اتفاق لخفض الإنتاج بواقع 1.2 مليون برميل يومياً منذ مطلع يناير الماضي. كما جدد التحالف في يوليو الماضي الاتفاق ذاته حتى مارس 2020، وذلك سعياً إلى مواجهة أي توقعات بتخمة المعروض، وخاصة في ظل مواصلة الولايات المتحدة الأمريكية إنتاج المزيد من النفط الصخري، والمساعي التي يحاول بها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، الضغط على الدول المنتجة بأن تراجع قرارها بخفض الإنتاج، لضمان انخفاض سعر البرميل العالمي.

ويؤكد وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك، والسعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، أنه يتعين على جميع الدول الالتزام بتخفيضات إنتاج النفط في إطار اتفاق «أوبك+»؛ انطلاقاً من أهمية الحفاظ على الامتثال الكامل لتخفيضات إنتاج النفط، لتحقيق أثر مستدام وإيجابي على أسواق النفط العالمية، التي تعاني ضغوطات اقتصادية كبيرة؛ تتجلى بالتذبذب الكبير الذي لحق بسعر برميل النفط بعد أكتوبر عام 2018، حيث وصلت ذروة السعر في حينه إلى 80 دولاراً أمريكياً، ليتراجع بعد ذلك إلى معدلات منخفضة، وصلت إلى ما يزيد على 50 دولاراً بقليل، ووصله هذه الفترة إلى نحو 60 دولاراً.

وقد اتسمت الأيام القليلة الماضية بتراجع واضح في أسعار برميل النفط، تحت وطأة التحذير من حدوث وفرة وشيكة



يتناول ماثيو بيتي، مراسل «ناشونال إنترست» لشؤون الأمن القومي، في تقريره على موقع المجلة، إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي اليميني، بنيامين نتياهو، نيته - إذا ما تم إعادة انتخابه مجدداً - ضمّ أراضٍ فلسطينية من الضفة الغربية؛ ويقول إن هذا ليس مجرد حيلة سياسية، ولكنه توجه حقيقي يريد نتياهو تحقيقه.

خطة نتياهو لضم الضفة الغربية.. هل هي حقاً حيلة سياسية؟!



اقترح نتياهو أن يستوعب مستوطنات المنطقة (ج) في غور الأردن. ومع ذلك، فقد أوضح نتياهو أن مدينة أريحا ذات الأغلبية العربية ستبقى تحت إدارة السلطة الفلسطينية.

ولكن ضم غور الأردن إلى السيادة الإسرائيلية سيعزل السلطة الفلسطينية عن حدودها البرية الوحيدة. وقال كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات: «يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك الآن لمنع نتياهو وحلفائه من دفن أي احتمالات متبقية للسلام وإمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة. إن خطة إسرائيل لضم غور الأردن، الذي يُعتبر جزءاً لا يتجزأ من فلسطين المحتلة، هو إجراء غير شرعي وهو مجرد إضافة إلى تاريخ إسرائيل الطويل من انتهاكات القانون الدولي».

من جانبها، زودت سفارة المملكة الأردنية الهاشمية، التي تسيطر على الضفة الشرقية من غور الأردن، مجلة «ناشونال إنترست» بنسخة من تصريح وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، على موقع «تويتر» والذي دعا فيه جامعة الدول العربية بالإجماع إلى إدانة إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتياهو، عزمه ضم المستوطنات في الضفة الغربية وغور الأردن إلى

قبيل بدء الانتخابات الإسرائيلية التي ستشهد منافسة حامية الوطيس، كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو عن أحد وعوده الانتخابية الذي يتضمن اقتراحاً بضمّ الضفة الغربية من غور الأردن، وهي جزء كبير من الأراضي الفلسطينية، إلى إسرائيل. وصرح نتياهو، في مؤتمر صحفي مفاجئ عقده في العاشر من الشهر الجاري، قائلاً: «أود أن أعلن اليوم عزمي، عند تشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة، فرض السيادة الإسرائيلية على منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت. وستكون هذه أول خطة سأقوم بها فور حصولي على ثقة الناخبين». وأضاف قائلاً: «هذه هي الحدود الشرقية لدولة إسرائيل. وهي تمثل الحزام الأمني الحيوي لنا».

ورفض الناخبون الإسرائيليون باختلاف أطيافهم السياسية اعتبار الاقتراح بأنه مجرد وعود انتخابية. وتحدث حسن معمر، أحد سكان الأراضي الفلسطينية، إلى مجلة «ناشونال إنترست» قائلاً: «لم أسمع بتصريحات نتياهو الأخيرة؛ ومع ذلك، فإن هذه الأخبار ليست بالأمر الجديد». ولكن السلطة الفلسطينية من جانبها حذرت من أن ما يقوم به نتياهو يمكن أن يعطل أي اتفاق سلام فلسطيني - إسرائيلي.

ومن المعروف أن إسرائيل احتلت أراضي من الأردن ومصر في حرب عام 1967، وتمكنت من القضاء على الثورة الفلسطينية التي استمرت عقوداً من أجل الحصول على الاستقلال. وفي اتفاق أوسلو في عام 1993، سمحت إسرائيل للسلطة الفلسطينية التي تتمتع بحكم شبه ذاتي بحكم المدن والبلدات ذات الغالبية العربية في المناطق. لكن الجيش الإسرائيلي تمسك بالمنطقة (ج)، وهي أراضٍ ريفية يستوطنها مئات الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين. ومن شأن

وفي المقابل، صرحت راشيل برود، الناطقة باسم حزب الليكود، لمجلة «ناشونال إنترست» قائلة: «إن فرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن أمر حاسم بالنسبة لعمق إسرائيل الاستراتيجي وأمنها. وإن الطريقة الوحيدة التي ستمكن حزب الليكود من فعل ذلك هو حصوله على تفويض لتشكيل الائتلاف، حيث يجب على كل من يريد حكومة يمينية أن يصوت لحزب الليكود».

وقال ناداف نيومان، أحد المستوطنين في منطقة (ج) من أراضي الضفة الغربية: «لكوني متديناً، فأنا أؤمن وأعتقد أن جميع الأراضي الإسرائيلية وجميع الأراضي التي مُنحت للشعب اليهودي يجب أن تخضع لسيطرة دولة إسرائيل، ويجب أن تكون جزءاً منها. ومع ذلك، أعتقد أن أي شخص يعيش هناك سواء كان يهودياً أو مسلماً أو مسيحياً يجب أن يتمتع بالحقوق نفسها والواجبات؛ طالما أنهم مواطنون، وجزء من الأمة».

ولكن مثل هذا التصريح الذي تم الإعلان عنه قبل أيام قليلة من موعد عقد الانتخابات قد لا يُقنع الناخبين المؤيدين للضم بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، جاد في تحقيق مثل هذا الإعلان، حيث قال أحد الناخبين الذي يعيش في مدينة القدس، لمجلة ناشونال إنترست قائلاً: «السياسة تبقى سياسة. وبصراحة وبدون مواربة، لا أعتقد أن الأمر بهذه البساطة التي يقولها؛ ففي حال لم يتمكن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتياهو، من تنفيذ وعوده بضم غور الأردن للسيادة الإسرائيلية، لأي سبب من الأسباب، فإن حكومته ستتهار خلال شهر واحد. ولهذا، فإنه يتعين عليه القيام بخطوة جادة من شأنها التأثير على الشعب الإسرائيلي».

ومن الناحية العملية، يرى البعض أن المنطقة (ج) من أراضي الضفة الغربية هي بالفعل تحت السيادة الإسرائيلية، وأن إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتياهو، بضم غور الأردن للسيادة الإسرائيلية ربما لن ينتج عنه سوى إصدار لوائح قانونية جديدة إضافية ستجعل الفلسطينيين يفقدون إمكانية الوصول إلى الأجزاء المتبقية من الضفة الغربية التي تخضع بالفعل للسيطرة الإسرائيلية».

السيادة الإسرائيلية، وأن من شأن ذلك قتل أي فرصة للسلام، وأن تصريحاته التي يستخدمها لتنتياهو لأغراض انتخابية تُعتبر تصرفات غير مسؤولة وخطيرة في الوقت نفسه، ويجب على المجتمع الدولي أن يعلن أنه يرفض مثل هذه المحاولات العقيمة لتوطيد الاحتلال».

إن ردود الفعل الدولية على تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتياهو، تعرض للخطر جهود الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، للتوسط من أجل التوصل إلى اتفاق سلام إسرائيلي - فلسطيني، وهي الجهود التي تعرضت لانتكاسة بسبب استقالة مبعوث الرئيس الأمريكي الخاص جيسون جرينبلات.

من جانبه، صرح مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية لمجلة «ناشونال إنترست» قائلاً: «لا يوجد تغيير في سياسة الولايات المتحدة في هذا الوقت. سنعلن عن رؤيتنا للسلام بعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية، ونعمل على تحديد أفضل طريق للمضي قدماً من أجل تحقيق الأمن والاستقرار اللذين طال انتظارهما في المنطقة».

وتعتقد مجلة «ناشونال إنترست» أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت على دراية بمقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتياهو، قبل الإعلان عنه، وأن الإدارة الأمريكية لا تعتبره عقبة أمام التسوية السياسية في المستقبل. وفي المقابل، يعتقد الناخبون الإسرائيليون أن الاقتراح غير مهم، لأنه من غير المحتمل أن يتم تنفيذه، حيث صرح الصحفي الإسرائيلي سام سوكول للمجلة قائلاً: «حتى لغة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتياهو، تشير إلى أن تصريحاته عبارة عن حيلة. ولكن من الصعب أيضاً رؤيته يتابع ما وصفه».

وأوضحت الأكاديمية الإسرائيلية إليزابيث تسوركوف، وهي زميلة في معهد أبحاث السياسة الخارجية، قائلة: «إن تركيز رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتياهو، منصباً على الفوز بناخبي اليمين الإسرائيلي؛ لذا فهو يحاول أن يوضح للناخبين المحتملين أنه قادر على تحقيق ما يريدونه».

مطارات أبوظبي تحصل على اعتماد «التميز في خدمة العملاء»

تجربة متميزة للمسافرين عبر مطاراتها. وقال أحمد الشامسي، الرئيس التنفيذي للعمليات بالإدارة في مطارات أبوظبي: «نسعى لطرح ابتكارات جديدة بصورة مستمرة، كما نبحت عن طرق مبتكرة لتحسين أدائنا التشغيلي وتجربة العملاء



عبر مطاراتنا، بما يتماشى مع أفضل المعايير العالمية. وتسُرنا المشاركة في قمة مجلس المطارات الدولي العالمية للتميز في خدمة العملاء باعتبارها منصة متميزة تتيح لنا فرصة التواصل وتبادل المعرفة مع الخبراء والمتخصصين ضمن القطاع حول العالم».

حصلت مطارات أبوظبي على اعتماد مجلس المطارات الدولي في المستويين الأول والثاني ضمن برنامج التميز في خدمة العملاء، وذلك خلال القمة العالمية للتميز في خدمة العملاء التي نظمها المجلس في جزيرة بالي الإندونيسية خلال الفترة بين

2 و5 سبتمبر الجاري. وخلال حفل توزيع الجوائز الذي عقد على هامش القمة، تسلمت منى الغانم رئيس جودة خدمات المطار في مطارات أبوظبي، شهادات الاعتماد الرسمية الخاصة بالمستويين الأول والثاني، وذلك تقديراً للنجاحات التي حققتها الشركة في مجال خدمة العملاء، وإنجازاتها في مجال توفير

ترامب يسمح بالسحب من مخزون

النفط الأمريكي الاستراتيجي بعد هجمات السعودية

قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أمس الأحد، إنه سمح بالسحب من مخزون النفط الاستراتيجي عند الضرورة بسبب الهجوم على منشآت نفط في السعودية. وقال ترامب على تويتر «استناداً إلى الهجوم على المملكة العربية السعودية، وهو الذي قد يكون له تأثير في أسعار النفط، سمحت بالسحب من مخزون النفط الاستراتيجي إذا لزم الأمر، وستكون الكمية التي سيتم تحديدها كافية للحفاظ على إمدادات السوق جيدة». وفي سياق متصل، قال مصدر مطلع بقطاع النفط لـ «رويترز» إن صادرات السعودية من الخام ستستمر كالمعتاد هذا الأسبوع مع استعانة المملكة بالمخزونات المودعة في منشآت التخزين الكبيرة لديها.

اقتصاد مصر سينمو 8% سنوياً بحلول 2022

قال رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي: إن بلاده تتوقع أن تحقق معدل نمو سنوياً يبلغ ثمانية بالمئة بحلول عام 2022. وقال في اجتماع لمحافظي البنوك المركزية العربية «نستهدف رفع النمو الاقتصادي بشكل تدريجي ليصل إلى نحو ثمانية بالمئة بحلول 2022». وفي يوليو الماضي، قال مدبولي إن الناتج المحلي الإجمالي نما 5.6 بالمئة في السنة المالية 2018 - 2019. وباستثناء صناعة النفط، يجد الاقتصاد المصري صعوبة في جذب الاستثمار الأجنبي منذ ثورة 2011 التي أنهت حكم حسني مبارك الذي دام 30 عاماً. وأضاف مدبولي أن الحكومة تريد «تعديل وجه الاستثمار الخاص لدفع عجلة النمو». وقال إن ذلك يشمل «مواصلة الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال، وخاصة فيما يتعلق ببرنامج إجراءات تأسيس الشركات وتبسيطها وخفض تكلفتها، وكذلك التوسع في إنشاء مناطق استثمارية جديدة».

باكستان تأمل تلبية هدف العجز الذي حدده صندوق النقد

قال وزير المالية الباكستاني، عبدالحفيظ شيخ، إن بلاده تتجه نحو استقرار الاقتصاد الكلي بعد تطبيق إجراءات صارمة لتلبية هدف عجز الموازنة الذي حدده صندوق النقد الدولي، في إطار حزمة إنقاذ بقيمة ستة مليارات دولار في يوليو. وذكر شيخ في مؤتمر صحفي أمس، أن باكستان تعمل جاهدة على توسيع قاعدتها الضريبية وخفض النفقات وتعزيز الإيرادات غير الضريبية، وأنها تتجه تدريجياً صوب الاستقرار الاقتصادي. وأضاف «علينا أن نزيد النشاط الاقتصادي في البلاد والحفاظ على استقرار أساسي للاقتصاد الكلي... نتوقع تريليوناً إضافياً (6.44 مليار دولار) من الإيرادات غير الضريبية». وذكر شيخ أن باكستان خفضت عجز ميزان معاملاتها الجارية بنسبة 73 بالمئة من مستوى العام الماضي، وأضافت نحو 600 ألف من مقدمي الإقرارات الضريبية في السنوات الأخيرة.

خلال مشاركته في مؤتمر «فقه بناء الدول.. رؤية فقهية عصرية».. الدكتور جمال سند السويدي يدعو لبناء الدولة الحديثة على أسس المواطنة وسيادة القانون



دعا سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية إلى بناء الدولة الوطنية الحديثة على أسس المواطنة وسيادة القانون؛ وقال إن عوامل بناء الدولة الوطنية وترسيخ أركانها وتحقيق طموحاتها في التنمية والتطور، لم تعد لغزاً، فوصفة النجاح والتقدم باتت معروفة للجميع، وأولى خطواتها تحقيق الاستقرار والأمن في دولنا ومجتمعاتنا، وترسيخ دولة المواطنة وحكم القانون، ومجابهة الأفكار المسمومة التي تروج لها الجماعات الدينية السياسية.

من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن بينها عامل الوحدة الوطنية والتماسك الوطني؛ ووجود القيادة السياسية الحكيمة التي تملك الرؤية الطموحة والإرادة الصلبة لتحقيق نهضة الدولة؛ وسيادة ثقافة التسامح والتعايش المشترك وقبول الآخر في المجتمع، والأخذ بأسباب النهضة العلمية الحديثة، ولاسيما ما يتعلق بتطوير منظومة التعليم في مجتمعاتنا.

جاء ذلك خلال مشاركة سعادته في مؤتمر «فقه بناء الدول.. رؤية فقهية عصرية»، الذي انطلق، أمس الأحد، في جمهورية مصر العربية برعاية الرئيس عبدالفتاح السيسي، وبمشاركة وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية ورجال الإفتاء وممثلي الجاليات الإسلامية وأساتذة الجامعات والخبراء والمختصين في العديد من الدول العربية والإسلامية والإفريقية والأوروبية.

تجدر الإشارة إلى أن مؤتمر «فقه بناء الدول.. رؤية فقهية عصرية»، ينظمه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف في جمهورية مصر العربية، على مدار يومي 15 و16 سبتمبر الجاري؛ ويحظى باهتمام رسمي وإعلامي كبير، حيث يسلط الضوء على الأحكام الفقهية المتعلقة بعدد من القضايا الحيوية، ومنها بناء الدول (رؤية عصرية) وعناصر مفهوم الدولة وأركانها بين الماضي والحاضر، والتوازن الفقهي بين المسؤوليات العامة والخاصة، وأثر ذلك في بناء الدول، والأحكام الفقهية للمواطنة بين التأصيل والمعاصرة، وموقف الإسلام من نظم الحكم الحديثة والمعاصرة، وفقه الدول وفقه الجماعات الدينية السياسية، والتشوهات الفكرية في بناء مفهوم الدولة لدى هذه الجماعات، ومسارات الدولة والأمة في التنظيم الدولي المعاصر، وفق رؤية فقهية، بالإضافة إلى عوامل بناء الدول، ومختلف العوامل السياسية والثقافية والاقتصادية والدستورية والقانونية لبناء ونهضة الأمم.

وقد استهل سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي كلمته أمام المؤتمر، بالحديث عن الهجمة الشرسة للجماعات والتيارات الدينية المتطرفة التي تسعى إلى تقويض الدولة الوطنية؛ وقال: لم يعد خافياً علينا جميعاً أن القاسم المشترك بين جميع التيارات الدينية السياسية، هو أنها جميعاً ترفض فكرة الدولة الوطنية، وترى في الوطن مجرد «حفنة تراب»، ولا تؤمن بالحدود الجغرافية للدول الحديثة، وتسعى إلى إعادة أمتنا إلى عهد اندثرت، متجاهلة حقيقة أن الإسلام ترك للناس حرية اختيار ما يناسبهم، من نظم حكم وإدارة بما يواكب العصر الذي يعيشون فيه؛ تجسيدا لقول الرسول، صلى الله عليه وسلم: «أنتم أعلم بشؤون دنياكم».

وأكد سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، أن ترسيخ أسس الدولة الوطنية الحديثة في عالمنا العربي والإسلامي هو خيار لا بد منه، والحديث بشأن تحقيقه هو حديث طويل، مشيراً إلى بعض العوامل التي استقاها



تزايد المطالب بردّ قوي على إيران بعد الهجمات على «أرامكو» السعودية

ما زالت الهجمات التي استهدفت معملين نفطيين في المملكة العربية السعودية، والتي يُعتقد على نطاق واسع أنها كانت بأوامر إيرانية، تُلقى بظلالها على المشهد الإقليمي والدولي، حيث تدرس أمريكا خياراتها، مع مطالب بردّ قوي، وفي ما يلي أهم التطورات بهذا الشأن:

ماذا تعني هذه التطورات؟

من الواضح أن الهجمات التي تؤكد المعلومات الأولية أنها لم تأت من اليمن - على عكس ما قاله الحوثيون الذين تبنوا العمليات للتمويه كما اتضح الآن - وإنما جاءت على الأغلب ووفقاً للتسريبات التي وصلت الإعلام - حيث تتواصل التحقيقات التي تجريها السعودية والولايات المتحدة - إما من العراق وهذا الاحتمال الأكبر، أو ربما من إيران نفسها. وأياً يكن الأمر، فلا خلاف على أن من يقف وراء هذه الهجمات الإرهابية هي طهران؛ وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، وتدعمه كل المعطيات الموجودة؛ فقد سبق وهددت إيران مرات وبشكل صريح بأنها ستمنع تصدير النفط من المنطقة؛ إذا هي مُنعت من ذلك.

وتضع إيران نفسها الآن في مواجهة المجتمع الدولي الذي توالت ردود أفعاله المنددة بالهجمات واعتبرتها تطوراً خطيراً؛ لأنه بالطبع يهدد، ليس فقط الاستقرار الإقليمي، وإنما الاقتصاد العالمي أيضاً، وخاصة أن الهجمات تسببت في وقف نحو نصف ما تنتجه السعودية يومياً؛ وقد ظهرت انعكاساتها فوراً؛ حيث ارتفع سعر النفط مباشرة؛ وهناك مخاوف من ارتفاعه بشكل حاد؛ ولهذا فإن الإدارة الأمريكية، كما تحدثت مصادر متعددة، تعكف على دراسة الرد المناسب، وكما تحدثت الناطقة باسم البيت الأبيض، فإن كل الخيارات مطروحة. ومع ذلك فإن موقف الكونجرس غير مشجع في هذا السياق، وهناك انقسام واضح؛ فبينما يدعو السيناتور، لندسي جراهام، إلى ضرب حقول النفط الإيرانية، وإلا فإن إيران لن تتوقف عن مثل هذه العمليات، وربما تتناول أكثر، فإن تصريحات رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي، آدم شيف، الذي يطالب بالدبلوماسية كحل وحيد، ربما تلقى صدى أكبر في البيت الأبيض.

ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن الهجوم على منشآت النفط السعودية وضع الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في مأزق في ظلّ النقص الذي يواجهه فريق الأمن القومي الأمريكي في الوقت الحالي. وأضافت الصحيفة أن هناك شكوكاً كبيرة حول تورط إيران في الهجوم، ولكن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، يملك خيارات محدودة للغاية من أجل تصعيد حملة «الضغط الأقصى» التي تمارسها الإدارة الأمريكية على الاقتصاد الإيراني. وأوضحت الصحيفة أن الهجوم على أرامكو السعودية من الممكن أن يعزز الآمال بانضمام الدول الأوروبية إلى الموقف الأمريكي بشأن إيران، ولكن ردة الفعل الأوروبية ما تزال بطيئة؛ لأن بريطانيا هي الدولة الوحيدة إلى الآن التي أدانت الهجوم على منشآت النفط السعودية.

ذكرت كيلين كونواي، مستشارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، أنها تعارض دعوات السيناتور الأمريكي، لندسي جراهام، التي دعا فيها إلى ضرب حقول النفط الإيرانية، وأوضحت كونواي أن إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، يوجد لديها حالياً العديد من الخيارات. وأوضحت كونواي عبر برنامج «فوكس نيوز صنداي» الذي تبثه قناة «فوكس نيوز» الإخبارية، أن الرئيس ترامب يدرس إمكانية عقد اجتماع مع الرئيس الإيراني في حال كانت الظروف مواتية لعقد مثل ذلك الاجتماع، ولكن الهجوم على المنشآت النفطية السعودية لا يساعد في عقد مثل ذلك الاجتماع.

ذكر رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي، آدم شيف، أن اتباع الدبلوماسية مع القيادة الإيرانية هو الحل الوحيد وسط التوترات السائدة بين واشنطن وطهران، وخاصة بعد الهجوم بطائرات بدون طيار الذي استهدف منشآت النفط السعودية، والتي حملت فيها الولايات المتحدة إيران مسؤولية الهجوم. وأضاف شيف في برنامج «فيس ذا نيشن» الذي تبثه قناة «سي إن إن» الأمريكية، أنه مما لا شك فيه أن خبرات وتكنولوجيا إيرانية قد تم استخدامها في الهجوم، ولكننا بحاجة إلى العودة إلى الدبلوماسية وأنه يجب علينا أن نستمع للأصوات القادمة من إيران التي تتحدث عن أنه قد حان الوقت للتفاوض مع الولايات المتحدة.